

تقرير

الرقص في انتخابات المهندسين

محمد وهبة

وحزب الله وحركة أمل. فهل يأتي النقيب المسلم بتحالف مماثل ليكرز التاريخ نفسه؟

في الواقع، إن انتخابات مجلس إدارة نقابة المهندسين في بيروت ليست بعيدة عما يحصل في السياسة. لكن ظروف هذه المرحلة مختلفة جوهرياً عن السنوات الماضية. ثمة مقاربة جديدة انطلقت من أحضان التيار الوطني الحرّ بعنوان «التوافق». يقول نقيب المهندسين إيلي بصيص لـ «الأخبار»، إن «المبادرة التي أطلقناها قبل نحو 7 أشهر لم يتلقفها أحد في الوقت المناسب. ثم جاءت أجواء الحكومة الجديدة لتمنح التوافق فرصة جديدة، لكننا وصلنا اليوم إلى المرحلة الأولى من الانتخابات، ولم يحصل التوافق. مبادرة التوافق فشلت».

مضمون المبادرة، كما يشرحها بصيص، مبني على أساس أن «أجواء البلد لا تحتل معركة تنطوي على اصطفاقات ضمن الصف النقابي، فيما النقابة بحاجة إلى ثبات في الأداء... لذلك طرحنا على الأطراف السياسية الاتفاق على شخصية للنقيب».

وبحسب المعطيات المتداولة بين قواع المهندسين، تطرقت المفاوضات إلى صيغتين للتوافق: الأولى كانت تتضمن منح تيار المستقبل مركز النقيب مقابل إعطاء 8 آذار وحلفائهم 5 مقاعد (جمعية عامة وفرعي الزراعة والمهندسين). رفض المستقبل لهذه الصيغة دفع قوى 8 آذار إلى عرض مختلف: نقيب مستقبلي وعضو للقوات اللبنانية و4 لقوى 8 آذار «على أن يسمي المستقبل 3 أو 4 مهندسين لمركز النقيب ويمنح حق المساهمة في اختيار واحد منهم لقوى 8 آذار». يقول أحد المطلعين: هذا الطرح لاقى قبولاً عند قيادات تحالف 14 آذار، لكنه قسم تيار المستقبل. فهناك قيادات وسطى في تيار المستقبل تصرّ على ترشيح رفعت سعد، لكن القيادات العليا في التيار تصرّ على سعد خالد، وبالتالي إن الموافقة على مشاركة 8 آذار في تسمية النقيب ستقسم التيار إلى نصفين.

في خلفية هذه الطروحات

رفعت سعد، أم سعد خالد؟ أيّ منهما يصبح نقيباً للمهندسين في بيروت في 6 نيسان المقبل؟ هل يكون رفعت سعد المدعوم من قواع تيار المستقبل، أم يكون سعد خالد، المدير العام السابق للتخطيط المدني؟ بورصة الترشيحات لم ترش على أيّ من الاثنين بعد، ولا على غيرهما مثل عصام بكداش، في انتظار الكلمة الأخيرة التي يستعد لها «أهم» لاعب سياسي في النقابة: وليد جنبلاط.

زعيم المختارة قرّر أن يدعم سعد خالد، وأقنع حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحرّ بأنه متحالف مع قوى 8 آذار بوجه 14 آذار! بذلك، انطلقت أسس معركة نقيب المهندسين في مرحلتها الأولى. هي مرحلة تمهيدية ستقرّر اتجاه التحالفات التي يقودها جنبلاط، معركة أم توافق؟

وسط أجواء ارتخاء سياسي، بدأت أسس معركة الانتخابات في نقابة المهندسين في بيروت في مرحلتها التمهيدية. تشمل هذه المرحلة انتخاب 5 أعضاء لكل من الفرعين الأول والسابع الأول من المهندسين، والمدنيين الاستشاريين، والسابع هو فرع المهندسين الزراعيين. الفائزون سينقلون إلى المرحلة النهائية من الانتخابات التي تجري في 6 نيسان المقبل حيث ينتخب ممثل واحد لكل فرع. وفي هذا التاريخ، أيضاً، تنتخب الجمعية العامة للمهندسين 3 أعضاء ونقيباً.

باختصار، معركة الفرعين ليست إلا «جس نبض» تقوم به الأطراف السياسية الفاعلة في النقابة وتؤسس عليها لتضع خريطة تحالفاتها وتوزع مرشحيها سياسياً وطائفيًا. طبعاً، هذا الأمر ينطبق أيضاً على انتخاب النقيب. وفق عرف المداورة الطائفية، سيكون النقيب من الطائفة المسلمة هذه المرة بعدما فاز ممثل التيار الوطني الحرّ إيلي بصيص لولاية امتدت على 3 سنوات. أتى بصيص بتحالف بين التيار الوطني الحرّ والحزب التقدمي الاشتراكي

فرحات بإقرار قانون «حماية النساء من العنف الأسري»، يقيناً منها بأنه سيضمن أن يأخذ المجرم عقوبته. تتدخل أخرى: «أكد القانون ضروري، وأنا أسأل لماذا لا تذهب المرأة إلى المستشفى؟ لماذا يقولون لها اذهبي إلى طبيب شرعي؟ شو ما في حكيم يشوفها؟».

يعتقد شريل صموئيل عون الذي حضر مع كل أفراد أسرته أن «القانون إذا طبق سيكون سلاحاً للمرأة والمجتمع. وهو مثل إشارة السير؛ إذ لا نستطيع أن نعتمد على سلوكيات الناس، وإلا فسننتظر وقتاً طويلاً. ثمة صوت مدني يقول: كفى». بلغت باسل صالح إلى أن «قانون حماية المرأة من العنف الأسري لا يستطيع أن يكون مجتزأً ومفصلاً عن قوانين أخرى. هناك حاجة لمساواة شاملة بين الجنسين في كل قوانين الأحوال الشخصية كي نستطيع أن نقول إننا في دولة القانون».

المشكلة ليست في القوانين فحسب، بل في تغيير ذهنية المجتمع الذكوري في عقول الرجال والنساء على حد سواء، تقول المحامية فداء عبد الفتاح برانيا، إقرار القانون وتطبيقه مفصل أساسي للمحاسبة على الجريمة، وإن كان لا يمنع هذه الجريمة. لكن فداء لا تستطيع أن تفهم كيف يمكن امرأة متحررة ومتقفة أن تصرّ عند دخولها عتية المحاكم الشرعية على أن واجب الإنفاق يقع على الرجل. تقول إن الحل يبدأ من تربية المرأة في المنازل والمدارس على أنها كيان مستقل مثلها مثل الرجل، وليست مجبرة على أن تلحقه أو أن تكون تحت رعايته. تطمح فداء إلى أن ترفع الحركة المدنية شعار الإنسان الذي ينزع مكانه انتزاعاً، ولا سيما في مواقع السلطة، متمنية أن نصل إلى زمن «تكون فيه التظاهرات على قضايا اقتصادية ومساائل فساد خارج تاء المربوطة ونون النسوة».

هذا لا يعني أن المرأة ليست بحاجة إلى مساندة الرجل، فالنساء قويات إذا كن مستقلات، تقول نيكول خوري، ويصبحن قويات مرتين بعد دعم أزواجهن.



بدو يزورني ما بيعطوه فيزا بسهولة ولازم افتح حساب بمليون ونصف مليون ليرة لأثبت أنني أستطيع أن أصرف عليه».

اللافت إشارة إيمان إلى أهمية الالتفاتة إلى شيطان التفاصيل عند إقرار أي قانون لحماية المرأة. تيمسك مريام

بيئة

سلاحف المنصوري في خطر

أمال خليل

قبل أقل من عام، خاضت الناشطة منى خليل معركة لحماية السلاحف البحرية من مخطط سياحي اقترحت بلدية المنصوري تنفيذه على شاطئها العمومي. حالياً، تخوض البلدية نفسها معركة ضد بعض أقربائها لتعديهم على الشاطئ الرملي ذاته وتضييقهم على السلاحف التي تقصده لوضع بيوضها.

في عام 2000، قررت خليل حماية السلاحف عبر الاهتمام بهذا الشاطئ، بدأت ترصد حركة وصولها إلى الشاطئ ومواعيد وضع بيوضها وأماكنها لكي تحفظها من الدوس من قبل البشر أو الحيوانات. المبادرة التطوعية لاقتها البلدية وشجعته. وفي عام 2008 أعلنت وزارة البيئة شاطئ المنصوري حمى للسلاحف البحرية بمرسوم بلدي حمل الرقم 2008/7، بناءً على كتاب رفع من البلدية.

استثمره شخصان من مالكة لمدة 30 عاماً واستحصلا على تراخيص من التنظيم المدني لتشييد بناء خاص. التراخيص التي وافقت عليها البلدية سرعان ما أبطلت، بعدما تبين أن المستثمرين ينويان تغيير وجهة استخدامها لبناء مسج سياحي. بعد كشف فريقيان من التنظيم المدني والوزارة، أعلن نهاية العام الماضي سحب التراخيص وإيقاف البناء تحت أي وجهة كانت.

الآن، حان دور البلدية. تقدمت بشكوى أمام وزارة البيئة تطالب فيها بإزالة التعدي على الشاطئ العمومي. الشكوى سبقها كتاب رفع إلى قائم مقام صور وحافظ الجنوب في هذا الشأن، شارحاً كيف أن قضم جزء من الشاطئ الرملي وفصله بسياج وتحويله إلى أرض زراعية أدت جميعها إلى تضيق المساحة التي تتحرك فيها السلاحف لتضع بيوضها. وينتظر زبد أن ترسل الوزارة فريقاً للكشف على التعدي، تمهيداً لإزالته.

وقد اتهم رئيس البلدية رياض زيد اثنين من عائلة خليل باستغلال قرب عقارات يملكونها من الشاطئ، فأجروا جزءاً من العقار 563 لأشخاص آخرين لزراعته، لقاء بدل مالي. والعقار تابع لأملك خزينة الدولة، ويمتد على جزء من الشاطئ بمساحة أكثر من عشرة آلاف متر مربع.

لكنها ليست المعركة الأولى في ميدان حمى السلاحف. في شهر آذار الفائت، قدمت خليل شكوى إلى وزارة البيئة ضد البلدية بتهمة التخطيط لتنفيذ مشاريع سياحية على الشاطئ، ما يمثل خطراً داهماً على السلاحف. بالتزامن، خاضت حملة تضامنية على مواقع التواصل الاجتماعي. وفيما نفت البلدية وجود أي نية لديها في هذا الصدد، مقتصرة في أعمالها على تنظيف وتوسيع المدخل المؤدي إلى الشاطئ، تبين أن المخطط يستهدف البستان الواقع في العقار 567 المجاور الذي يفصله عن الشاطئ سور أسمنتي، إذ

دهية

هل رأيتموها يا نواب أمتنا الكريمة؟ جرائدكم وإذاعاتكم وتلفزيوناتكم صوّرتها. هذه الأم التي أبكت جميع من كان في المظاهرة. أبكتنا خجلاً من مجتمع ساقط يجرفنا في سيناته يومياً من دون أن نغيره. على القضاة أن يشعروا بحرقه قلب أم على ابنة رأت فيها أحلامها وأمالها وكل تطلعاتها لكن وحشاً كاسراً أزداها قتيلاً من دون أن يشعر بندم أو ذنب. على الأطباء الشرعيين أن يحسوا بصرخة أب أفنى حياته لتكبر «صغيرته» الجميلة وتصبح أمّاً وناشطة وعاملة، رآها جثةً مجسدة على الأرض قبل أن يراها جثةً مشوّهة. رأى الجثة تحت قدميها لا جثةً تحت قدميه! أيها الجميع، إن لم تشعروا بحجم هذه المسألة، إن لم تدركوا ما تعانیه هؤلاء النسوة يومياً من عذابات، إن لم تعلموا أن «ضرب الحبيب مش زيب»، تكونوا كلكم مشاركين في الجريمة. هؤلاء ذهن ضحية مجتمع همس بالسر بمحنتهنّ ووقف نائياً بنفسه بعيداً عن «خلافات زوجية خاصة». عازّ عليكم سكوتكم، عازّ علينا موتهنّ، عازّ على الإنسانية مواصلة الجريمة. في عيدها وفي ماساتها، شرّعوا القانون أو ارحلوا.

حماية «الأسرة» وليس «المرأة» من العنف الموجودة حالياً وصلت إلى القعر، تم تفرغها من مضمونها ومع ذلك تم تعطيل فرص إقرارها.

كل مظاهرة من هذا النوع هي مسمازة في نعش هذا النظام. وعلى السياسيين أن يتحركوا فوراً لإقرار قانون عادل لحماية المرأة من العنف... إقرار القانون واجبٌ يصب في مصلحة بناء مجتمع سليم قبل كل شيء، فالقوانين تتطور مع تطوّر المجتمعات وتعتبر من أسس تحررها وتقدمها. على النواب أن يروا الدموع الحارقة لأم منال العاصي التي قتلت أمام عينيها، وقتلتنا جميعاً. عليهم أن يتعلموا الأسى والحزن من أم رولا يعقوب الغارقة في ماساتها.